

جامعة حمة لخضر - الوادي-

الملتقى الدولي السابع حول:

اقتصاديات الإنتاج الزراعي في ظل خصوصيات المناطق الزراعية

في الجزائر والدول العربية

عنوان المداخلة:

" دراسة تحليلية لفرص التكامل الزراعي بين الدول العربية"

الدكتور : الطيب بولحية	الدكتور :محمد بولعسل	الدكتور : العيد صوفان
الوظيفة: أستاذ محاضر - أ -	الوظيفة: أستاذ محاضر - ب -	الوظيفة: أستاذ محاضر - أ -
الدرجة العلمية : دكتوراه	الدرجة العلمية : دكتوراه	الدرجة العلمية : دكتوراه
مكان العمل: جامعة جيجل - الجزائر -	مكان العمل: جامعة جيجل - الجزائر -	مكان العمل: جامعة جيجل - الجزائر -
الهاتف: 0663584477	الهاتف: 0670186248	الهاتف: 0553314125
البريد الالكتروني: tayebboulahia18@gmail.com	البريد الالكتروني: mohammedboulassel@yahoo.fr	البريد الالكتروني: elaid_soufane@yahoo.fr

عنوان المداخلة: دراسة تحليلية لفرص التكامل الزراعي بين الدول العربية

مقدمة

إن مشكلة الغذاء في الوطن العربي كانت وما تزال تمثل هاجسا كبيرا، خاصة وأن معدلات النمو في الإنتاج الغذائي مازالت دون مستوى مواكبة الزيادة الكبيرة في الاستهلاك، مما أدى إلى زيادة اعتماد الوطن العربي على توفير معظم احتياجاته الغذائية من السوق العالمية، وما يعنيه ذلك من إمكانية التعرض لمخاطر عديدة، نتيجة لارتباط ذلك بالعلاقات السياسية، وإمكانية استخدام الغذاء كسلاح للضغوط الاقتصادية على الدول العربية لتبني اتجاهات وسياسات أو قضايا معينة قد لا تتفق مع المصالح العربية.

إن هذه التحديات والمستجدات تفرض علينا التفكير في حلول مستدامة، تساعد على حماية الوطن العربي من المخاطر، واتخاذ العديد من السياسات والإجراءات المشتركة، لتجاوز التحديات التي يصعب على الدول العربية مواجهتها فرادى، وأن حل المشكلة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي يمكن أن يكون بصورة أفضل وتكلفة أقل على المستوى القومي العربي، نظرا لأن الموارد الاقتصادية الزراعية من أرض زراعية ومياه وموارد بشرية ورأس مال وتكنولوجيا غير متوازنة داخل كل قطر على حدة، في حين أن هذه الموارد متوازنة ومتوفرة على المستوى العربي ككل مما يتحتم معه العمل على تحقيق التكامل الزراعي العربي.

أولا: مبررات قيام تكامل اقتصادي عربي في المجال الزراعي

إن التكامل الاقتصادي العربي ضرورة حتمية باعتباره من أهم الفرص المتاحة لتحقيق الأمن الغذائي العربي والذي لن يتحقق دون الجهود العربية المشتركة، وما لم تستثمر الموارد الزراعية بشكل جماعي ومن وجهة نظر تكاملية فإن القصور في التنمية الزراعية والغذائية سيزداد عمقا، مما دعا إلى ضرورة وجود حاجة لتحقيق تكامل اقتصادي زراعي عربي وذلك للأسباب التالية:

1- استمرار تفاقم مشكلة الغذاء في الدول العربية

رغم ضخامة الموارد الاقتصادية المتاحة للدول العربية من حيث اتساع مساحة الأراضي والنمو السريع في القوى العاملة والفوائض المالية المعتبرة لدى العديد منها، فإن الدول العربية لا تزال تعاني عجزا كبيرا في إنتاج الغذاء الذي أخذ يتزايد عاما بعد آخر، فالفجوة الغذائية للمجموعات السلعية الرئيسية اتسعت من 13,9 مليار دولار عام 2000 لتصل إلى أكثر

من 33,6 مليار دولار عام 2017⁽¹⁾ مع توقعات اتجاه هذه الفجوة للتزايد عبر السنوات القادمة، فالدول العربية لا تزال تعتمد على السوق العالمية لتوفير احتياجاتها الغذائية، وهو ما يعرضها إلى مخاطر كبيرة، كما أنه من الممكن استخدام الغذاء للضغط على الدول العربية إذا استمر هذا العجز.

2- مواجهة تعاضم المديونية الخارجية

لم تعد مشكلة العجز الغذائي مجرد مشكلة اقتصادية زراعية بل تعدت ذلك لتصبح قضية سياسية إستراتيجية ترتبط بالأمن الوطني والإقليمي، ففي ظل التفاوت بين معدلي نمو الإنتاج من المنتجات الزراعية والطلب عليها أدى ذلك إلى زيادة الاعتماد على استيراد هذه المنتجات من المصادر الأجنبية وبنسب متصاعدة وما ترتب على ذلك من احتلال مزمن في موازين المدفوعات لبعض الدول العربية حيث تراكمت مديونيتها الخارجية وتفاقم أعباؤها بشكل مثير للقلق، كل ذلك أدى إلى تعاضم التبعة الاقتصادية والمالية والتجارية لهذه الدول بسبب العمل بالشروط التي لا تتطابق والطبيعة الهيكلية لأزمات اقتصاديات الدول العربية.⁽²⁾

3- مواكبة التقدم العلمي والتكنولوجي

احتل التقدم التكنولوجي مكان الصدارة بين العوامل المسؤولة عن دفع عجلة التنمية الزراعية، فالثورة التكنولوجية التي شهدتها العالم استهدفت تطبيق نتائج العلم الحديث على الإنتاج ووسائله بغرض النهوض بالأساليب الإنتاجية، وتتوقف مساهمة القطاع الزراعي في عملية التنمية على مدى تقدم وتطور الزراعة من خلال التغير التكنولوجي أو الأسلوب المتبع لتحسين الوسائل الإنتاجية الزراعية المتاحة، فالتغيرات التكنولوجية أصبحت المحرك الأساسي لعملية التنمية في هذا العصر حيث تمكنت من إحداث تغيرات جوهرية في معدلات النمو الاقتصادي، لذلك فالدول المتقدمة دخلت سباق التنمية بكل إمكاناتها الضخمة من عمالة ماهرة تتوافر لديها ورؤوس أموال تحسن استثمارها إلى جانب الدور الذي يلعبه التطور التكنولوجي من تدفق الابتكارات وسرعة تطبيقها على قطاعات الإنتاج، ومن المعلوم أن الإنتاج الزراعي يتوقف على توفير الموارد الطبيعية والمادية وعنصر العمل ورؤوس الأموال والتكنولوجيا التي تعتبر أهم عوامل التقدم والتنمية.⁽³⁾

4- مواجهة الآثار المترتبة عن المتغيرات الاقتصادية الدولية

يشهد العالم اليوم العديد من التطورات الجذرية والمتسارعة في الساحة الاقتصادية أدت إلى حدوث تغيرات هامة ذات آثار بعيدة المدى تتمثل في اتجاه معظم دول العالم لتبني سياسة الاقتصاد الحر، وبروز آفاق جديدة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحرير التجارة وعملقة المؤسسات الاقتصادية وتعزيز قدرتها الإنتاجية والتصديرية من خلال الميزة التنافسية والتخصص، والدخول في تحالفات إستراتيجية وتكتلات اقتصادية، ولا شك أن ظهور مثل هذه التكتلات والتحالفات يؤثر بصورة مباشرة على الدول العربية وفي اتجاهات متعددة أهمها تقلص السعات التسويقية المتاحة أمام المنتجات الزراعية العربية، وكذلك التأثير على شروط التبادل التجاري بين الدول العربية ودول تلك التكتلات في غير صالح الدول

العربية، فنظرا لهذه التطورات فإنه من البديهي على الدول العربية أن تحقق تكتلا خاصا بما لتكون على استعداد للتعامل مع الانفتاح في العالم، وتعزيز مواقفها التفاوضية على المستويات الدولية إضافة إلى زيادة قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية.⁽⁴⁾

5- الاستفادة من الموارد المتاحة لدى الأقطار العربية

يملك الوطن العربي الكثير من الموارد التي تؤهله لتوفير احتياجاته الغذائية وتحقيق فوائض للتصدير من السلع الغذائية والحيوانية، إذ تمتلك الدول العربية مجتمعة حوالي 120 مليون هكتار من الأراضي الزراعية التي لم تستثمر بعد ويقع الجزء الأكبر منها في السودان حيث تتوفر مصادر المياه التي يمكن استثمارها لتعزيز الأمن الغذائي، هذا فضلا عن إمكانات التنمية الرأسية عبر تحديث أنماط الإنتاج الزراعي التقليدية، كما تتميز الزراعة العربية بتنوع بيئتها الطبيعية مما يتيح إمكانات تنوع وتوفر المحاصيل النباتية والإنتاج الحيواني على مدار العام حيث تغطي الدول العربية بقدرات استثمارية كبيرة، وتحتاج هذه الاستثمارات إلى مناخ تتوفر فيه الأطر القانونية والتشريعية الملائمة⁽⁵⁾، لذا فإن تحقيق الاكتفاء الغذائي الذاتي في المنطقة العربية يتطلب التركيز على التعاون الإقليمي الجاد استنادا إلى التفاوت الكبير بين دول المنطقة في الأنظمة البيئية والموارد الطبيعية ومستويات الدخل والأنماط الاستهلاكية مما يهدد الطريق أمام تقليص اعتماد دول المنطقة على الواردات الغذائية من بعض السلع الغذائية الرئيسية وخصوصا الحبوب.⁽⁶⁾

6- مواجهة المخاطر السياسية والاقتصادية والاجتماعية المترتبة عن أزمة الغذاء

لا تتمثل إشكالية الأمن الغذائي في مدى قدرة الدول على توفير وإتاحة إمدادات غذائية كافية لشعوبها، وإنما قد تمتد إلى الأوضاع الخاصة بمدى قدرة الأفراد في الحصول على الغذاء، وفي إطار الأزمة الغذائية وتفاقمها وتداعياتها وفي ظل تزايد أسعار الغذاء العالمية فإن فئات واسعة من السكان الفقراء ومحدودي الدخل ستواجه مشكلات حادة في قدرتها على الحصول على احتياجاتها الضرورية من الغذاء، فإذا ما تصاعدت واستمرت هذه المشكلات دون حلول حاسمة، فإن مقدرة تلك الفئات على التماسك والصمود ستعرض للاختيار بما يصاحب ذلك من تهديدات خطيرة للاستقرار المجتمعي أمنيا واقتصاديا وسياسيا.⁽⁷⁾

ثانيا: الرزنامة الزراعية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

وافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي للدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بتطبيق رزنامة زراعية عربية مشتركة وفق ضوابط محددة خلال الفترة الانتقالية لإقامة "الاجقتا" حتى يمكنها التكيف مع عملية التحرير التدريجي للسلع الزراعية وإعادة هيكلة قطاعها الزراعي وفق المزايا النسبية للدول العربية المشتركة في المنطقة، وتتابع الأمانة العامة إلى جانب المنظمة العربية للتنمية الزراعية عملية التنفيذ من قبل الدول العربية المشتركة ومدى التزامها بالقواعد المحددة للرزنامة الزراعية العربية المشتركة⁽⁸⁾، حيث أتاح البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة مبدءا الاستثناء لبعض السلع الزراعية

وعدم تطبيق التخفيض التدريجي من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل عليها خلال فترة زمنية محددة، ويجوز لكل دولة عضو وفقا لقواعد الرزنامة الزراعية المشتركة أن تدرج عشر سلع كحد أقصى ضمن هذه الرزنامة ولفترات زمنية لا تتعدى 40 شهرا للسلع العشرة، هذا وقد بلغ عدد السلع العربية المدرجة في الرزنامة الزراعية 30 سلعة زراعية علما بأن هناك 11 دولة عربية مشتركة في الرزنامة، ولا يجوز منح أية استثناءات أخرى للسلع الزراعية خارج إطار الرزنامة الزراعية.

ومن ناحية أخرى يلاحظ أنه على الرغم من التزام الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية بالرزنامة الزراعية، إلا أنه في واقع التطبيق تحدث بعض التجاوزات من خلال الاتفاقيات الثنائية وهذه التجاوزات لا تقتصر فقط على السلع الزراعية وإنما تمتد للسلع الأخرى، فهناك حالات يتم فيها منع استيراد عدد من السلع الزراعية وفي حالات أخرى يفرض منع الاستيراد طوال العام، مع أن قواعد الرزنامة الزراعية العربية لا تجيز ذلك⁽⁹⁾.

ثالثا: التجارة الزراعية البينية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

تعد التجارة الخارجية البينية العربية أداة أساسية ومدخلا هاما من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، ولعل التنفيذ الكامل لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى " الجافتا " سوف يؤدي إلى تخفيض أسعار الاستيراد وتسهيل تبادل السلع الغذائية، وبالتالي زيادة كمية الصادرات من الدول العربية المنتجة والمصدرة كما يساعد أيضا على تحويل جزء من واردات الدول العربية السلعية من الدول الأجنبية إلى واردات داخل المنطقة نتيجة لانخفاض أسعار الاستيراد⁽¹⁰⁾.

وبالرغم من المقومات الزراعية التي تحوزها الدول العربية، وتمتع الكثير من الدول العربية بميزة نسبية في الإنتاج الزراعي إلا أن التجارة الزراعية البينية تتسم بانخفاض مستوياتها حيث لم تتعدى 13 % من إجمالي التجارة الزراعية العربية خلال السنوات الأخيرة، وهذا الواقع يعبر عن ضعف التكامل والتعاون الاقتصادي والتجاري العربي وهذا رغم التصريحات والاجتماعات والجهود التي بذلتها جامعة الدول العربية ومؤسساتها التي تشكل الإطار المؤسسي للتجارة العربية البينية.

و تتباين الدول فيما بينها من حيث الأهمية النسبية للتجارة الزراعية البينية من إجمالي تجارتها الخارجية ويرتبط ذلك أساسا بمدى توافر فائض من المنتجات للتصدير وبالسياسات التسويقية التي تحدد حركة التجارة الخارجية، وكذلك الاتفاقيات الموقعة بين الدول العربية وبين الدول لتنظيم حركة تجارة المنتجات الزراعية وهذا في إطار "الجافتا" .

1- التجارة العربية البينية من الحبوب والدقيق

بلغ متوسط مجموع التجارة العربية البينية من الحبوب والدقيق خلال الفترة 2011- 2016 حوالي 488,08 مليون دولار بنسبة قدرت بـ 1,86 % فقط من إجمالي التجارة الخارجية للدول العربية من هذه المنتجات، فبالنسبة لمتوسط قيمة الصادرات خلال تلك الفترة فقد بلغ 927,59 مليون دولار، في حين بلغ متوسط قيمة الواردات 26066,35 مليون دولار وهذا ما توضحه بيانات الجدول التالي:

جدول رقم(1): متوسط قيمة التجارة العربية الكلية والبيئية من الحبوب للفترة 2011-2016

قيم التجارة الزراعية الكلية (مليون دولار)			قيم التجارة الزراعية البيئية (مليون دولار)		
الصادرات	الواردات	حجم التجارة	الصادرات	الواردات	حجم التجارة
الأردن	16,62	775,3	3,05	11,55	14,55
الإمارات	411,07	3120,61	70	3,66	73,66
البحرين	3,05	90,25	-	2,65	2,65
تونس	6,1	750,35	3	5,15	8,15
الجزائر	4,2	3365,28	-	0,18	0,18
السعودية	16,88	5365,35	15,03	43,25	58,28
السودان	32,5	890,2	0,08	8	8,08
سوريا	44,6	1205,32	19,5	7,5	27
عمان	80,5	400	24,9	29,12	54,02
قطر	7,04	256,24	0,8	30,12	30,92
الكويت	24,33	450	22	0,5	22,5
لبنان	35,02	401,25	7,5	5,54	13,04
مصر	180	5388	41,3	0,93	46,44
المغرب	5,08	2001	2,99	5,14	8,13
اليمن	60,6	1607,2	0,2	134,36	134,56
المجموع	927,59	26066,35	210,35	287,65	502,16

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على تقارير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أعداد مختلفة.

يتضح من الجدول أن صادرات الدول العربية البيئية من الحبوب بلغت 210,35 مليون دولار، وأن هناك تباين في صادرات الدول العربية البيئية حيث احتلت الإمارات صدارة الدول العربية من حيث مساهمتها في الصادرات العربية البيئية من هذه المنتجات بنسبة قدرت بـ 33,27 % تلتها كل من مصر وعمان بـ 19,63 و 11,83 % على التوالي، وفيما يتعلق بمتوسط قيمة الواردات فقد بلغت 287,65 مليون دولار حيث احتل اليمن المرتبة الأولى عربياً من حيث مساهمتها في الواردات العربية البيئية من هذه المنتجات بنسبة قدرت بـ 46,7 % تلتها كل من السعودية وعمان بـ 15,03 و 10,12 % على التوالي.

2- التجارة العربية البيئية من اللحوم والألبان

بلغت إجمالي متوسط تجارة الدول العربية من منتجات اللحوم والألبان للفترة 2011-2016 حوالي 18020,74 مليون دولار، وقد بلغ متوسط قيمة التجارة العربية البيئية من هذه المنتجات لنفس الفترة 4041,71 مليون دولار بنسبة قدرت بـ 22,42 % حيث توضح بيانات الجدول التالي متوسط التجارة العربية الكلية والبيئية من اللحوم والألبان.

جدول رقم(2): متوسط قيمة التجارة العربية الكلية والبيئية من اللحوم والألبان للفترة 2011-2016

قيم التجارة الزراعية الكلية (مليون دولار)			قيم التجارة الزراعية البيئية (مليون دولار)		
الصادرات	الواردات	حجم التجارة	الصادرات	الواردات	حجم التجارة
الأردن	130,11	795,6	925,71	52,3	115,02
الإمارات	320,41	3100	3420,41	264,01	730
البحرين	135,4	305,65	441,05	6,33	62
تونس	55,54	68,4	123,94	25,41	0,8
الجزائر	0,8	1395	1395,8	0,13	0,81
السعودية	1200	3905	5015	790,5	485,7
السودان	550,1	32,4	582,5	124,1	2,33
سوريا	130	163	193	122,2	46,5
عمان	250	604,98	854,98	230,1	270
قطر	3,75	630	633,75	1,7	155,15
الكويت	65,55	765	830,55	52,11	156
لبنان	8,65	512	20,65	2,11	51
مصر	355,7	1902	2257,7	312	7,3
المغرب	122	311,3	433,3	79,9	6,8
اليمن	82,2	510,2	892,4	52	68,1
المجموع	3410,21	15000,33	18020,74	2114,9	21,57,51

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على تقارير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أعداد مختلفة.

يتضح من الجدول أن صادرات الدول العربية البيئية من اللحوم والألبان بلغت 2114,9 مليون دولار، وأن هناك تباين في صادرات الدول العربية البيئية حيث احتلت السعودية صدارة الدول العربية من حيث مساهمتها في الصادرات العربية البيئية من هذه المنتجات بنسبة قدرت بـ 37,37% تلتها كل من مصر والإمارات بـ 14,75% و 12,48% على التوالي، وفيما يتعلق بمتوسط قيمة الواردات فقد بلغت 2157,51 مليون دولار حيث احتلت الإمارات المرتبة الأولى عربياً من حيث مساهمتها في الواردات العربية البيئية من هذه المنتجات بنسبة قدرت بـ 33,83% تلتها كل من السعودية وعمان بـ 22,51% و 15,51% على التوالي.

3- التجارة العربية البيئية من البذور الزيتية والنباتية

بلغ إجمالي متوسط تجارة الدول العربية من البذور الزيتية والنباتية للفترة 2011-2016 حوالي 11703,04 مليون دولار، في حين بلغ متوسط قيمة التجارة العربية البيئية من هذه المنتجات لنفس الفترة 1866,43 مليون دولار بنسبة قدرت بـ 15,94% حيث توضح بيانات الجدول التالي متوسط التجارة العربية الكلية والبيئية من البذور الزيتية والنباتية.

جدول رقم (3): التجارة العربية الكلية والبيئية من البذور الزيتية والنباتية 2011-2016

قيم التجارة الزراعية الكلية (مليون دولار)			قيم التجارة الزراعية البيئية (مليون دولار)		
الصادرات	الواردات	حجم التجارة	الصادرات	الواردات	حجم التجارة
الأردن	33	266	14,33	102,4	146,73
الإمارات	240,55	1340,7	50	89,4	139,4
البحرين	0,2	34,87	-	13,54	13,54
تونس	411,12	478,65	143,1	11	154,1
الجزائر	7,25	830	4,02	14,5	18,52
السعودية	802,32	860,1	238,47	275,4	513,87
السودان	2,11	39,5	0,49	0,56	1,05
سوريا	115,21	539,4	81,64	109,58	191,22
عمان	401,8	179,4	169,5	45,7	215,2
قطر	3,78	114,94	2,02	25,4	27,42
الكويت	5,05	145	2,33	54,13	56,46
لبنان	29,54	317	24,2	32,28	56,48
مصر	811,25	2540	241,4	29,65	271,05
المغرب	229	664	32,8	13,17	45,97
اليمن	11,3	250	3,88	11,54	15,42
المجموع	3103,48	8599,56	11703,04	828,28	1866,43

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على تقارير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أعداد مختلفة.

توضح بيانات الجدول أن صادرات الدول العربية البيئية من البذور الزيتية والنباتية بلغت 1008,18 مليون دولار، وأن هناك تباين في صادرات الدول العربية البيئية حيث استحوذت مصر على الحصة الأكبر من صادرات الدول العربية البيئية من هذه المنتجات بنسبة قدرت بـ 23,94 % تلتها كل من السعودية وعمان بـ 23,65 و 16,76 % على التوالي، وفيما يتعلق بمتوسط قيمة الواردات فقد بلغت 828,28 مليون دولار حيث احتلت السعودية المرتبة الأولى عربياً من حيث مساهمتها في الواردات العربية البيئية من هذه المنتجات بنسبة قدرت بـ 33,24 % تلتها كل من سوريا والأردن بـ 13,22 و 12,36 % على التوالي.

4- التجارة العربية البيئية من الفواكه

بلغ إجمالي متوسط تجارة الدول العربية من الفواكه للفترة 2011-2016 حوالي 7737,68 مليون دولار، في حين بلغ متوسط قيمة التجارة العربية البيئية من هذه المنتجات لنفس الفترة 1533,41 مليون دولار بنسبة قدرت بـ 19,81 % حيث توضح بيانات الجدول التالي متوسط التجارة العربية الكلية والبيئية من الفواكه.

الجدول رقم(4): التجارة العربية الكلية والبينية من الفواكه خلال الفترة 2011-2016

قيم التجارة الزراعية الكلية (مليون دولار)			قيم التجارة الزراعية البينية (مليون دولار)		
الصادرات	الواردات	حجم التجارة	الصادرات	الواردات	حجم التجارة
الأردن	170	168	338	151	133,9
الإمارات	511	1612	2123	-	-
البحرين	3,1	59	62,1	1,88	4,99
تونس	330	28,8	358,8	7,98	3,66
الجزائر	21,6	420	441,6	2,1	1,2
السعودية	130	970	1100	43	247
السودان	2,7	15,3	18	0,2	0,9
سوريا	320,41	179	499,41	41,66	7,11
عمان	13,88	131	144,88	12,5	77,4
قطر	0,99	121	121,99	0,3	29
الكويت	11	188,4	199,4	5	52
لبنان	84,1	134	218,1	61	22,8
مصر	951,3	354	1305,3	377,9	120
المغرب	594,2	129	723,2	12,4	81,3
اليمن	52	31,9	83,9	25,91	19,32
المجموع	3196,28	4541,4	7737,68	742,83	800,58
					1533,41

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على تقارير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أعداد مختلفة.

توضح بيانات الجدول أن صادرات الدول العربية البينية من الفواكه بلغت 742,83 مليون دولار، وأن هناك تباين في صادرات الدول العربية البينية حيث استحوذت مصر على الحصة الأكبر من صادرات الدول العربية البينية من هذه المنتجات بنسبة قدرت بـ 50,87 % تلتها كل من الأردن ولبنان بـ 20,32 و 8,21 % على التوالي، وفيما يتعلق بمتوسط قيمة الواردات فقد بلغت 800,58 مليون دولار حيث احتلت السعودية المرتبة الأولى عربياً من حيث مساهمتها في الواردات العربية البينية من هذه المنتجات بنسبة قدرت بـ 30,85 % تلتها كل من الأردن ومصر بـ 16,72 و 14,98 % على التوالي.

5- التجارة الخارجية والبينية العربية من السكر

بلغ إجمالي متوسط تجارة الدول العربية من السكر للفترة 2011-2016 حوالي 7705,18 مليون دولار، في حين بلغ متوسط قيمة التجارة العربية البينية من هذه المنتجات لنفس الفترة 1577,41 مليون دولار بنسبة قدرت بـ 20,47 % حيث توضح بيانات الجدول التالي متوسط التجارة العربية الكلية والبينية من السكر.

الجدول رقم(5): التجارة العربية الكلية والبيئية من السكر خلال الفترة 2011-2016

قيم التجارة الزراعية الكلية (مليون دولار)			قيم التجارة الزراعية البيئية (مليون دولار)		
الصادرات	الواردات	حجم التجارة	الصادرات	الواردات	حجم التجارة
الأردن	19,01	250	4,9	109	113,9
الإمارات	715,64	473,4	13,75	451	464,75
البحرين	0,08	55,1	0,01	4,3	4,4
تونس	1,98	215,3	0,56	17,4	17,96
الجزائر	237,5	1150,4	101,8	9,4	111,2
السعودية	215	849,2	172,4	97,4	269,8
السودان	24,3	25,4	4,89	0,11	5
سوريا	93	702,1	84,6	75,9	160,5
عمان	0,2	71,4	-	59	59
قطر	0,82	38	-	31,4	31,4
الكويت	3,44	86,7	0,3	28,3	28,6
لبنان	9,07	141,4	5,3	40,1	45,4
مصر	761,2	534,4	213	23,7	240,7
المغرب	1,96	544,9	0,56	-	0,56
اليمن	11,98	472	3,04	21,2	24,24
المجموع	2095,18	5609,7	605,2	968,21	1577,41

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على تقارير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أعداد مختلفة.

توضح بيانات الجدول أن صادرات الدول العربية البيئية من السكر بلغت 605,2 مليون دولار، وأن هناك تباين في صادرات الدول العربية البيئية حيث استحوذت مصر على الحصة الأكبر من صادرات الدول العربية البيئية من هذه المنتجات بنسبة قدرت بـ 35,19 % تلتها كل من السعودية والجزائر بـ 28,48 و 16,82 % على التوالي، وفيما يتعلق بمتوسط قيمة الواردات فقد بلغت 968,21 مليون دولار حيث احتلت الإمارات المرتبة الأولى عربياً من حيث مساهمتها في الواردات العربية البيئية من هذه المنتجات بنسبة قدرت بـ 46,58 % تلتها كل من الأردن السعودية بـ 11,25 و 10,05 % على التوالي.

6- التجارة الخارجية والبيئية العربية من الخضر والدرنات خلال الفترة 2011-2016

بلغ إجمالي متوسط تجارة الدول العربية من هذه المنتجات للفترة 2011-2016 حوالي 7893,29 مليون دولار، في حين بلغ متوسط قيمة التجارة العربية البيئية من هذه المنتجات لنفس الفترة 1840,49 مليون دولار بنسبة قدرت بـ 23,31 % حيث توضح بيانات الجدول التالي متوسط التجارة العربية الكلية والبيئية من الخضر والدرنات.

الجدول رقم(6):التجارة العربية الكلية والبيئية من الخضضر والدرنيات للفترة 2011-2016

قيم التجارة الزراعية الكلية (مليون دولار)			قيم التجارة الزراعية البيئية (مليون دولار)		
الصادرات	الواردات	حجم التجارة	الصادرات	الواردات	حجم التجارة
512	125	637	279,8	184	463,8
204	950	1154	-	-	-
2,44	40,2	42,64	1,9	13,02	15,92
107,4	29,7	137,1	17,4	5,1	22,5
14,6	109	123,6	13,1	5,5	18,6
170	220	390	111,4	175	186,4
16,9	0,69	17,59	0,65	0,03	0,68
445	149,7	594,7	281	94	375
50,01	100,4	150,01	43,6	55,4	99
0,31	179	179,31	-	49	49
0,73	177	177,73	0,25	90	90,25
89,7	89,5	179,2	57	81,9	128,9
2001	213	2214	354	3,7	357,7
1794	42,2	1836,2	14,7	2,54	17,24
18,7	41,51	60,21	12,9	2,64	15,5
5426,79	2466,9	7893,29	1188,7	761,83	1840,49

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على تقارير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أعداد مختلفة.

توضح بيانات الجدول أن صادرات الدول العربية البيئية من الخضضر والدرنيات بلغت 1188,7 مليون دولار، وأن هناك تباين في صادرات الدول العربية البيئية حيث استحوذت مصر على 29,78 % من صادرات الدول العربية البيئية من هذه المنتجات تلتها كل من سوريا والأردن بـ 23,63 و 23,53 % على التوالي، وفيما يتعلق بمتوسط قيمة الواردات فقد بلغت 761,83 مليون دولار حيث احتلت الأردن المرتبة الأولى عربياً من حيث مساهمتها في الواردات العربية البيئية من هذه المنتجات بنسبة قدرت بـ 24,15 % تلتها كل من السعودية وسوريا بـ 22,97 و 12,33 % على التوالي.

7- التجارة الخارجية والبيئية العربية من البقوليات

بلغ إجمالي متوسط تجارة الدول العربية من هذه المنتجات للفترة 2011- 2016 حوالي 1535,45 مليون دولار، في حين بلغ متوسط قيمة التجارة العربية البيئية من هذه المنتجات لنفس الفترة 158,98 مليون دولار بنسبة قدرت بـ 10,35 % حيث توضح بيانات الجدول التالي متوسط التجارة العربية الكلية والبيئية من البقوليات.

جدول رقم (7): التجارة العربية الكلية والبيئية من البقوليات خلال الفترة 2011-2016

قيم التجارة الزراعية الكلية (مليون دولار)			قيم التجارة الزراعية البيئية (مليون دولار)		
الصادرات	الواردات	حجم التجارة	الصادرات	الواردات	حجم التجارة
الأردن	4,15	43,4	2,88	5,01	5,89
الإمارات	37,1	261,7	0,1	-	-
البحرين	-	6	-	0,21	0,21
تونس	0,72	5,88	0,35	4,75	5,2
الجزائر	-	242	-	12,7	12,7
السعودية	5,75	101,4	3,33	33,7	37,07
السودان	0,15	1,1	0,05	-	0,05
سوريا	119,4	24,3	26	19,04	45,04
عمان	0,03	15,4	-	8,4	8,4
قطر	0,21	21	-	6,01	6,01
الكويت	0,06	17,9	0,03	5,77	5,8
لبنان	2,55	38,41	1,3	4,98	6,28
مصر	123,61	415,31	17,9	4,54	22,44
المغرب	3,22	19,8	0,87	1,75	2,62
اليمن	0,08	23,91	0,07	1,21	1,27
المجموع	297,03	1237,51	52,88	108,07	158,98

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على تقارير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أعداد مختلفة.

يتضح من الجدول أن صادرات الدول العربية البيئية من البقوليات محدودة جداً حيث لم تتعدى 52,88 مليون دولار، وقد احتلت سوريا رغم الظروف التي تعيشها صادرة الدول العربية من حيث مساهمتها في الصادرات العربية البيئية من هذه المنتجات بنسبة قدرت بـ 49,16 % تلتها كل من مصر والسعودية بـ 33,85 و 6,29 % على التوالي، وفيما يتعلق بمتوسط قيمة الواردات فقد بلغت 158,98 مليون دولار حيث احتلت السعودية المرتبة الأولى عربياً من حيث مساهمتها في الواردات العربية البيئية من هذه المنتجات بنسبة قدرت بـ 31,18 % تلتها كل من سوريا الجزائر بـ 17,61 و 11,75 % على التوالي.

رابعاً: فرص التكامل الممكنة للتجارة الزراعية العربية البيئية

يمكن تحقيق أكبر قدر من التكامل الاقتصادي العربي في المجال الزراعي، من خلال تحويل الجزء الأكبر من الصادرات العربية الزراعية صادرات بيئية، مما يساعد على تحقيق الاكتفاء الذاتي⁽¹¹⁾، ويمكن دراسة فرص التكامل الممكنة للتجارة العربية الزراعية على مستوى الحاصلات الزراعية، من خلال دراسة قيمة فرص التكامل لسلعة زراعية ما، ونسبة فرصة التكامل لهذه السلعة، وذلك وفق العلاقة التالية⁽¹²⁾:

$$\text{قيمة فرصة التكامل لسلعة زراعية ما} = \text{الصادرات الزراعية العربية الكلية للسلعة} - \text{الصادرات الزراعية العربية البيئية للسلعة}$$

**نسبة فرص التكامل لسلعة ما = قيمة فرصة التكامل للسلعة/ قيمة الصادرات الزراعية العربية
البيئية للسلعة**

وبالاعتماد على الجداول الأخيرة السابقة تم التوصل إلى النتائج المدونة في الجدول التالي:

**جدول رقم(8): فرص التكامل من السلع الزراعية في الدول العربية للفترة 2011-2016
مليون دولار**

السلع الزراعية	البلد	اللحوم والألبان		الخضار والدرنيات		البذور الزيتية		الفواكه		السكر		الحبوب والحبوب		البقوليات	
		قيم فرص التكامل %	نسبة قيم فرص التكامل %	قيم فرص التكامل %	نسبة قيم فرص التكامل %	قيم فرص التكامل %	نسبة قيم فرص التكامل %	قيم فرص التكامل %	نسبة قيم فرص التكامل %	قيم فرص التكامل %	نسبة قيم فرص التكامل %	قيم فرص التكامل %	نسبة قيم فرص التكامل %	قيم فرص التكامل %	نسبة قيم فرص التكامل %
الأردن	77,81	148,77	232,2	8,29	18,67	130,2	19	12,58	14,11	2877,5	13,57	444,9	1,27	44,1	
الإمارات	56,14	21,26	204	20400	19,55	39,1	511	51100	701,89	5104,6	341,07	487,2	37	370	
البحرين	129,07	2039,	0,54	28,42	0,2	20	1,22	64,9	0,07	7000	3,05	305	-	-	
تونس	30,13	118,57	90	517,2	268,02	187,3	322,02	4035	1,42	253,6	3,1	103,3	0,37	37	
الجزائر	0,67	515,38	1,5	11,45	2,23	55,47	13,62	648,6	135,7	133,3	4,2	420	-	-	
السعودية	409,5	51,8	58,6	52,6	563,85	236,4	87	202,3	42,6	24,7	1,85	12,3	2,42	72,67	
السودان	426	343,27	19,25	2961,5	1,62	330	2,5	1250	19,41	396,9	32,42	32420	0,1	200	
سوريا	7,8	6,38	164	58,36	33,57	41,2	278,75	669,1	8,4	9,92	25,1	128,7	93,4	359,2	
عمان	19,9	6,64	6,41	14,70	232,3	137,1	1,38	11,04	0,2	2	55,6	223,3	0,03	30	
قطر	5,65	332,35	0,31	31	1,76	87,1	0,69	230	0,82	8,2	6,24	780	0,21	210	
الكويت	13,44	25,79	0,48	192	2,72	116,7	6	120	3,14	314,3	2,33	10,6	0,03	1000	
لبنان	6,54	309,95	32,7	57,36	5,34	22,1	23,1	37,8	3,77	71,1	27,52	366,9	1,25	96,1	
مصر	43,7	14,06	1647	465,2	569,85	236,1	573,4	151,7	548,2	257,4	138,7	335,8	105,71	2328,4	
المغرب	42,1	52,7	1779,3	12104	196,2	598,2	581,8	4691,9	1,4	250	2,09	69,9	2,35	134,3	
اليمن	30,2	58,07	5,8	44,96	7,52	193,8	26,09	100,7	8,94	294,1	60,4	30200	0,01	8,26	
الدول العربية	1298,6	4043,9	4242,1	36947	1923,4	2430,7	2447,6	63325	1490	16997	717,24	66308	244,15	41520	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على الجداول السابقة.

من خلال الجدول السابق يمكن استنتاج ما يلي:

1- بالنسبة لمنتجات اللحوم والألبان يمكن زيادة حجم التجارة العربية البيئية عن طريق زيادة صادرات اللحوم والألبان على مستوى الدول العربية بمقدار يبلغ حوالي 1298,6 مليون دولار، وقد احتل السودان المرتبة الأولى في قيم فرص التكامل حيث بلغت حوالي 426 مليون دولار تمثل حوالي 343,27 % من صادراتها البيئية من اللحوم والألبان تليها كل من السعودية البحرين الأردن الإمارات ومصر على الترتيب حيث بلغت قيم فرص التكامل لهذه الدول 409,5، 129,07، 77,81، 56,14 و 43,7 مليون دولار بنسب فرص تكامل بلغت 51,8، 2039، 148,77، 21,26 و 14,06 % على التوالي.

2- بالنسبة لمنتجات الخضار والدرنيات يمكن زيادة حجم التجارة العربية البيئية عن طريق زيادة صادرات الخضار والدرنيات على مستوى الدول العربية بمقدار يبلغ حوالي 4242,1 مليون دولار، وقد احتل المغرب المرتبة الأولى في قيم فرص التكامل

حيث بلغت حوالي 1779,3 مليون دولار تمثل حوالي 12104 % من صادراتها البينية من الخضر والدرنبات تليها كل من مصر الأردن الامارات سوريا وتونس على الترتيب حيث بلغت قيم فرص التكامل لهذه الدول 1647، 232,2 ، 204 ، 164 و 90 مليون دولار بنسب فرص تكامل بلغت 1647 ، 8,29 ، 20400 ، 58,36 و 517,2 % على التوالي.

3- بالنسبة لمنتجات البذور الزيتية والنباتية يمكن زيادة حجم التجارة العربية البينية عن طريق زيادة صادرات البذور الزيتية والنباتية على مستوى الدول العربية بمقدار يبلغ حوالي 1923,4 مليون دولار، وقد احتلت السعودية المرتبة الأولى في قيم فرص التكامل حيث بلغت حوالي 563,85 مليون دولار تمثل حوالي 263,4 % من صادراتها البينية من البذور الزيتية والنباتية تليها كل من مصر تونس عمان الامارات والمغرب على الترتيب حيث بلغت قيم فرص التكامل لهذه الدول 569,85، 268,02 ، 232,3 ، 19,55 و 196,2 مليون دولار بنسب فرص تكامل بلغت 236,1، 187,3 ، 137,1 ، 39,1 و 598,2 % على التوالي.

4- بالنسبة لمنتجات الفواكه يمكن زيادة حجم التجارة العربية البينية عن طريق زيادة صادرات الفواكه على مستوى الدول العربية بمقدار يبلغ حوالي 2447,6 مليون دولار، وقد احتلت المغرب المرتبة الأولى في قيم فرص التكامل حيث بلغت حوالي 581,8 مليون دولار تمثل حوالي 4691,9 % من صادراتها البينية من الفواكه تليها كل من مصر الامارات تونس سوريا والسعودية على الترتيب حيث بلغت قيم فرص التكامل لهذه الدول 573,4، 511، 422,02 ، 278,75 و 87 مليون دولار بنسب فرص تكامل بلغت 151,7 ، 51100 ، 4035 ، 669,1 و 202,3% على التوالي.

5- بالنسبة لمنتجات السكر يمكن زيادة حجم التجارة العربية البينية عن طريق زيادة صادرات السكر على مستوى الدول العربية بمقدار يبلغ حوالي 1490 مليون دولار، وقد احتلت الامارات المرتبة الأولى في قيم فرص التكامل حيث بلغت حوالي 701,89 مليون دولار تمثل حوالي 5104,6 % من صادراتها البينية من السكر تليها كل من مصر الجزائر السعودية الأردن واليمن على الترتيب حيث بلغت قيم فرص التكامل لهذه الدول 548,2، 135,7 ، 42,6 ، 14,11 و 8,94 مليون دولار بنسب فرص تكامل بلغت 257,4، 133,33 ، 42,6 ، 2877,5 و 8,94 % على التوالي.

6- بالنسبة لمنتجات الحبوب والدقيق يمكن زيادة حجم التجارة العربية البينية عن طريق زيادة صادرات الحبوب والدقيق على مستوى الدول العربية بمقدار يبلغ حوالي 717,24 مليون دولار، وقد احتلت الامارات المرتبة الأولى في قيم فرص التكامل حيث بلغت حوالي 341,07 مليون دولار تمثل حوالي 487,2 % من صادراتها البينية من الحبوب والدقيق تليها كل من مصر اليمن عمان السودان وسوريا على الترتيب حيث بلغت قيم فرص التكامل لهذه الدول 138,7، 60,4 ، 55,6 ، 32,42 و 25,1 مليون دولار بنسب فرص تكامل بلغت 335,8 ، 30200 ، 223,3 ، 32420 و 128,7 % على التوالي.

7- بالنسبة لمنتجات البقوليات يمكن زيادة حجم التجارة العربية البينية عن طريق زيادة صادرات البقوليات على مستوى الدول العربية بمقدار يبلغ حوالي 244,15 مليون دولار، وقد احتلت مصر المرتبة الأولى في قيم فرص التكامل حيث بلغت حوالي 105,71 مليون دولار تمثل حوالي 2328,4 % من صادراتها البينية من الحبوب والدقيق تليها كل من سوريا والإمارات على الترتيب حيث بلغت قيم فرص التكامل لهذه الدول 93,4، و 37 مليون دولار بنسب فرص تكامل بلغت 359,2، و 370 % على التوالي.

الخاتمة

يعتبر التكامل الاقتصادي الزراعي بين الدول العربية أحد الأدوات الرئيسية في تعزيز منظومة الأمن الغذائي العربي، وخصوصاً بالنسبة للدول المحدودة الموارد الطبيعية والمالية، وهذا ما يستدعي تعزيز العمل العربي المشترك لتحقيق الأمن الغذائي، حيث هناك إمكانيات تكامل بين الدول العربية في مجال إنتاج العديد من المنتجات الغذائية الزراعية وعلى رأسها الحبوب، وذلك من خلال محاولة زيادة الكفاءة من جهة، والوصول إلى المستويات التي بلغتها بعض الدول العربية المتقدمة في مجال متوسط الإنتاجية وخاصة مصر من جهة أخرى، فمحددات التكامل واسعة بين الدول العربية على اعتبار أن معظمها يعتمد اعتماداً شديداً على الاستيراد، ومن ثم فإن تحويل التجارة أقرب ما يكون من فرص خلق التجارة بين مختلف الدول والتكتلات من جانب والدول العربية من جانب آخر، وعليه فإن الدول العربية مطالبة بمحاولة استخدام الموارد الزراعية المتاحة في بعض الدول وعلى رأسها مصر السودان الجزائر، العراق لتحقيق إمكانيات التكامل الزراعي.

المراجع:

- 1- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2017، ص79.
- 2- أمانة عبد الله الحسون، أثر المديونية الخارجية في قيمة الموازين السلعية للحبوب في بلدان مختارة، مجلة الرافدين، جامعة الموصل، المجلد 32 العدد 100، 2010، ص146.
- 3- عادل يوسف عوض، محمد مدحت مصطفى، الاقتصاد الزراعي، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2011، ص101.
- 4- الفاتح محمد عثمان مختار، التكامل الاقتصادي وانعكاساته على الدول العربية، مجلة الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد الخامس، العدد 12، 2014، ص104.
- 5- صندوق النقد العربي، قطاع الزراعة والمياه، تقرير 2011، ص70.
- 6- المنتدى العربي للبيئة والتنمية، مؤتمر الأمن الغذائي العربي، عمان، 2015، ص69.
- 7- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير مشروع البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي، ص03.
- 8- حميد الجميلي، المشهد الاقتصادي العربي الراهن واستشراف خيارات السيطرة على المستقبل، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص332.
- 9- عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة، الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة 2003.
- ، ص ص 162، 163.
- 10- محمود محمد فواز، سرحان أحمد، التحليل الاقتصادي لكفاءة وهيكل التجارة الخارجية البنية الكلية العربية وأفاق تطويرها، مؤتمر التكامل الاقتصادي الزراعي العربي، مؤتمر التكامل الاقتصادي الزراعي العربي، المنعقد يومي 11-12 نوفمبر 2015، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، مصر، ص143.
- 11- منى حسني جاد علي، اقتصاديات التكامل الزراعي في مجال إنتاج الحبوب، أطروحة دكتوراه، جامعة عين شمس، مصر، 2013، ص363.
- 12- أحمد محمد فراج قاسم وآخرون، قياس أثر التكامل الاقتصادي على التجارة العربية الزراعية البينية، مؤتمر التكامل الاقتصادي الزراعي العربي، مؤتمر التكامل الاقتصادي الزراعي العربي، المنعقد يومي 11-12 نوفمبر 2015، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، مصر، ص18.